

الديمقراطية نظام التناقض والكيل بمكيالين

(مترجم)

الخبر:

نصح الرئيس التنزاني جون بومبيه ماغوفولي صراحةً أحد وزرائه بتدخين الماريجوانا، إذا كان هذا هو المطلوب ليتمكن من مواجهة المتعاقدين الكسلاء الذين يتباطؤون في إنجاز المشاريع الحكومية.

التعليق:

أدلى الرئيس بهذه التصريحات مؤخراً أثناء إطلاقه مشروعاً في منطقة نجومبي - جنوب تنزانيا حيث نصح وزير المياه والري مكامي ميراوا بشم الحشيش الذي سيجعله قاسياً وجريئاً وغير متسامح في مواجهة تهاون المقاولين، فقال: "أنا أحث الوزير والمسؤولين الآخرين على أن يكونوا صارمين للغاية. إذا استطعت، قم بتدخين البانج من نجومبي حتى تصبح جريئاً، أفل ذلك. لكن قم بتدخينه على أفراد حتى لا يحدو المواطنون حدوك بهذه الطريقة، عندما تذهب لتفقد المشاريع، فإن المهندسين والمقاولين سيقومون بعمل شامل".

يشبه تشجيع الرئيس على شم الحشيش تصريحات مماثلة أدلى بها أعضاء آخرون في البرلمان في مجلس النواب. ففي عام 2013، أثار ألي كيسي النائب في الحزب الثوري الحاكم موضوعاً في البرلمان يحث الحكومة على تعبئة المزارعين من أجل زراعة البهانغي والتبغ، لأن "المحصولين" يعدان "منتجين". وأيضاً في عام 2013، أثار جوزيف مسوكوما النائب في الحزب الثوري الحاكم موضوعاً مشابهاً يحث على التصديق الرسمي على الماريجوانا، مؤكداً أن هناك العديد من أعضاء البرلمان الذين يدخنونه، لكنهم فعالون في مسؤولياتهم اليومية.

الديمقراطية في جوهرها هي نظام بغيض وقح ومتناقض حيث يجرؤ أتباعها على التصرف وقول ومناقضة أي شيء بينما يتجاهلون انعكاس ذلك كله. جاء هذا التصريح في تجمع عام على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون الحكومي، من الواضح أنه كان له تأثير هائل من خلال تشجيع الكثيرين وخاصة الشباب على الانخراط في تعاطي المخدرات. ناهيك عن التناقض مع نفسه، حيث يسعى من جهة إلى مكافحة استهلاك المخدرات، بينما يشجع استهلاكها في الجانب الآخر.

تشير القضية أيضاً إلى أنه في الديمقراطية، وعلى الرغم من أن القوانين الوضعية التي يتم اتخاذها تعتبر نموذجاً وحلاً من الناحية القانونية، إلا أن أتباعها لا يحترمونها ولا يفتنون بها. إن استهلاك بهانغي جريمة خطيرة في تنزانيا، فكيف والحال هذه، يتم تشجيعها في الأماكن العامة؟!

إن المعايير المزدوجة والافتقار إلى مؤسسة حازمة في محاسبة الحاكم أمر واضح للعيان، وفيما تتم متابعة الأشخاص العاديين يومياً من قبل أجهزة الدولة باسم التشهير الحكومي، لا توجد مساءلة على هذه التصريحات التي لها تأثيرات هائلة على الجمهور بشكل عام.

إن الإسلام بخلاف الديمقراطية، لديه قوانين صارمة، لا تتغير، يجب على كل فرد الالتزام بها، بغض النظر عن الرتبة، أو المكانة وما إلى ذلك. فإذا ما قال أي شخص أو قام بتصرف بطريقة مخالفة، فيجب أن يحاسب على ما قال أو فعل وفقاً لذلك.

وفيما يتعلق بجميع مناصب شؤون الدولة، أنشأت دولة الخلافة محكمة خاصة للمظالم (محكمة المظالم)، وتتمثل مهمتها الوحيدة في مراقبة تصريحاتهم وتصرفاتهم وعدم استغلالهم للسلطة.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مسعود مسلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا